المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم، والحمد لله رب العالمين، وبه نستعين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين (محمد) وعلى اله وصحبه أجمعين . وبعد،

إن الاتفاقات والمعاهدات الدولية وفـــي مقـــدمتها ميثـــاق الأمـــم المتحـــدة والقرارات الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي وكذلك الأعراف الدولية والتي تمثل في مجموعها أحكام القانون الدولي العـــام، تفـــرض على الدول بوصفها أعضاء في المجتمع الدولي احترام المبادئ والقواعـــد التـــي تحكم سلوكها وتنظم العلاقات فيما بينها، وعليه فإن الدول قد وافقت ضمنيا علـــى تحمل بعض الالتزامات، وإن عدم تنفيذها لهذه الالتزامات بطريقـــة تـــؤدي إلـــى الإضرار بدول أو بدولة أخرى يرتب عليها مسئولية دولية تجاه الـــدول الأخـــرى التي تضررت نتيجة خرق هذه الالتزامات الدولية.

وقد اتفقت الدول التي تعاقدت على ميثاق الأمم المتحدة في المادة (٢) مـــن الميثاق على المبادئ الأساسية للمنظمة والتي نصت في أهم بنودها على:

"يمتنع أعضاء الهيئة جميعاً في علاقاتهم الدولية عن التهديد في اســـتعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو على أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة".

فمجرد التهديد باستعمال القوة يشكل خرقاً للالتزامـــات المفروضـــة علـــى الدولة العضو في هيئة الأمم المتحدة، وهو الأمر الـــذي يرفـــضه ميثـــاق الأمـــم المتحدة، وقد أكدت محكمة العدل الدولية أكثر من مرة منـــذ صـــدور الميثـــاق أن التهديد باستعمال القوة مناقض للقانون الدولي؛ لأن السيادة الوطنية للـــدول علـــى أرضها وسكانها ليست عرضة لتدخل الآخرين.

وبذلك أصبحت الحرب واستعمال القوة المـــسلحة وغـــزو أراضـــي دول أخرى واحتلالها جريمة عدوان يحرمها القانون الدولي العرفـــي والاتفـــاقي، فقـــد اعتبرت الحرب بجميع صورها غير مشروعة في القانون الدولي المعاصر كما أن استعمال القوى المسلحة بجميع صورها يعد أيضاً عملاً غير مشروع، يستثنى من

ملتزمة وستبقى كذلك في جميع الأوقات بالتصرف وفقا لالتزاماتها بموجب قانون المنازعات المسلحة، بما فيها اتفاقيات جنيف.

والقوة المتعددة الجنسيات مستعدة لمواصلة جهودها الحالية للمساعدة على توفير بيئة تسمح للمجتمع الدولي بأكمله بالقيام بدوره الهام في تيسير تعمير العراق. وإننا إذ نفي بهذه المسؤوليات في الفترة القادمة، فإننا نتصرف في ظل الاعتراف الكامل بسيادة العراق واحترامها. وإننا نتطلع إلى رؤية بقية الدول والمنظمات الدولية والإقليمية تساعد شعب العراق والحكومة العراقية ذات السيادة للتغلب على التحديات التي ستواجههما في بناء بلد ديمقراطي وآمن ومزدهر.

ويعتزم المشتركون في تقديم مشروع القرار إرفاق هذه الرسالة بنص القرار المتعلق بالعراق والذي يجري النظر فيه حاليا. وأرجوكم، في انتظار ذلك، أن تقدموا نسخا من هذه الرسالة إلى أعضاء المجلس في أقرب وقت ممكن.

(توقيع) كولن ل. **باول**

T11-00856